مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير والتأثر الدولي
اسم الكاتب: م.م. شهد جمال محمد امين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7366
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 10:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير والتأثر الدولي

م.م: شهد جمال محمد امين

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٥/٢٤ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٦/٤ تاريخ النشر : ٢٠٢٣/٧/٣٠

الملخص :

شهد النظام الدولي الحالي حدوث العديد من التحولات الاقتصادية نتيجة لمجموعة من المتغيرات، أثرت تلك المتغيرات بشكل مباشر وغير مباشر على علاقات التأثير المتبادل داخل ذلك النظام، وإلى الحد الذي دفع بعض منظري العلاقات الدولية إلى الحديث عن أن هناك "النظام الدولي الجديد" في طور التشكيل. إن ما يشهده العالم اليوم، سواء سمي بنظام دولي، أو وضع دولي، أو تغيرات دولية جديدة، أو مرحلة انتقالية في النظام الدولي، يعني: السعي إلى إرساء قيم ومبادئ جديدة مستوحاة من القيم والسلوكيات. للمجتمع الدولي والأنظمة المناسبة لإدارة العلاقات الدولية ومعالجة مشكلاتها، وأن المتغيرات المذكورة أثرت على علاقات التأثير مع النظام الدولي، وبناء على ذلك يحدث التغيير في التوازن العالمي، إذ إن القوى التي تمتلك الأسلحة وآليات التكيف مع هذه المتغيرات، والاستفادة منها بجعلها أدوات لزيادة قوتها، فلها القدرة على تحقيق التأثير الأكبر في النظام الدولي، الذي يرتبط بمصالح وأهداف القوى المؤثرة وموقعها وحجم نفوذها. التأثير على القضايا الاستراتيجية العالمية.

الكلمات المفتاحية: التأثير الدولي، المتغيرات الاقتصادية، توزيع القوة، العولمة.

Economic variables and their role in international influence and influence

Assistant teacher: Shahad Jamal Muhammad Amin

Al-Nahrain University/College of Political Science

Abstract:

The current international system witnessed the occurrence of many economic transformations due to a group of variables, those variables directly and indirectly affected the mutual influence relations within that system, and to the extent that prompted some theorists of international relations to talk about

that there is a "new international order" in the process of formation. What the world is witnessing today, whether it is called an international system, an international situation, new international changes, or a transitional phase in the international system, It means: striving to establish new values and principles that are inspired by the values and behaviors of the international community and appropriate systems for managing international relations and addressing their problems, and that the aforementioned variables affected the influence relations with the international system, and accordingly the change occurs in the global balance, as the powers that possess weapons and adaptation mechanisms With these variables, and benefiting from them by making them tools to increase their strength, they have the ability to achieve the greatest impact in the international system, which is linked to the interests and goals of the influential powers, their position and the size of their influence towards global strategic issues.

Keywords: international influence, economic variables, distribution of power, globalization.

المقدمة

إنّ علاقة التأثير والتأثر المتبادل ببُعديها: الايجابي والسلبي بين المتغيرات الاقتصادية على مدى مراحل مختلفة في العلاقات الدولية تُشكل جدلية واسعة للبحث وإحدى أهم جوانب فهم العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة فقد فتحت تلك العلاقة الباب للتنظير والبحث بأثر المتغيرات الاقتصادية في التأثير والتأثر الدولي بشكل كبير، وقد تناوبت هذه العلاقة المزدوجة بحسب كل مرحلة ومتغيراتها، حيث كانت تلك العلاقة تُعد اللبنة الرئيسة لفهم علاقات التأثير الدولية في مراحل عدة من تاريخ النظام الدولي.

إذ يتضح من البحث إنّ التحولات المتسارعة في المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها النظام الدولي تُسهم في إعادة رسم خريطة مستقبل التأثير و التأثر الدولي، فمع بداية القرن الحادي و العشرين شهد النظام الدولي العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تُشير إلى إنّ مستقبل العلاقات الدولية على وشك الانتقال إلى مرحلة جديدة تشير الى تراجع قوة طرف مقابل تنامي قدرات أطراف أخرى في العلاقات الدولية، وقد تزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي للقوة العسكرية مقابل تنامي دور القوة الاقتصادية ومتغيراتها الراهنة ، فإنّ الباحث في بحثه هذا، والموسوم بـ: (المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير و التأثر الدولي) يحاول البحث بتأثير هذه المتغيرات

على علاقة التأثير والتأثر الدولي، سيما وان اغلب القوى الدولية تحاول أن تُعيد بناء قوتها الاقتصادية عبر إتباع استراتيجيات مختلفة لتعزيز مكانتها وحضورها على الصعيد الدولي.

وبطبيعة الحال فقد أصبح من الواضح وبشكل كبير: إنّ مفهوم التأثير والتأثر في العلاقات الدولية بصفته العامة والخاصة قد تغير بشكل كبير، الأمر الذي ترك أثره في العلاقات الدولية و مستقبلها؛ ونتيجة لما تقدم فقد قّدم الباحث في بحثه هذه فرضية أساسية تبحث في المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تغيير علاقة التأثير والتأثر الدولي.

أولا: أهمية الدراسة / تأتي أهمية هذا البحث من إنّه يسلط الضوء على دور المتغيرات الاقتصادية يما الراهنة منها في علاقات التأثير والتأثر الدولي ، كما أنها تمثل محاولة بحثية للخوض في أهم هذه المتغيرات المؤدية إلى إعادة توزيع القوة في النظام الدولي.

وبشكل عام تكمن أهمية البحث في فهم تلك العلاقة الترابطية منهجياً، وطريقة التغذية و التغذية العكسية فيما بين متغيراتها، وذلك ما يساعد كثيراً على بناء احتمالات مستقبلية للتأثير والتأثر الدولي.

ثانياً: إشكالية الدراسة/ تتمحور الإشكالية الرئيسة للبحث بالمشكلة الآتية: "إن التداخل الحاصل بين المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير و التأثر الدولي يتضح عن طريق: إنّ مستقبل العلاقات الدولية يتحدد بالضرورة بدور هذه المتغيرات وكيفية توظيفها ، أي إنّ طبيعة النظام الدولي وهيكله يتحدد بمسألة توظيف هذه المتغيرات، لذلك فإنّ البحث في تلك المسألة يُعد من المشكلات البحثية المهمة، سيما مع تغيير مفهوم القوة بشكل عام ومفرداتها وانتقالها وتشتتها وتشعب الفاعلين وتنوعهم في العلاقات الدولية . وعبر ذلك تقدم الإشكالية مجموعة من التساؤلات البحثية التي سيحاول الباحث في بحثه هذا الإجابة عنها في السياق البحثي القادم ، وعلى أساس التساؤلات الآتية:

١. ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في علاقات التأثير والتأثر؟
٢. ما هي طبيعة التحولات الدولية، في ظل تأثير هذه المتغيرات؟

ثالثاً : فرضية الدراسة/ ترتبط علاقات التأثير والتأثر الدولي بعلاقة مركبة بموضوع المتغيرات الاقتصادية، وعليه سيحاول الباحث واتساقا مع الإشكالية التي تم طرحها، والتساؤلات البحثية التي تم تم طرحها أن ينطلق من فرضية أساسية، هي :

" إن حالة التغيير في العلاقات الدولية هي نتيجة لجملة من المتغيرات أهمها المتغيرات الاقتصادية ، أي بمعنى: إنّه كلما زادت مقومات القوة الاقتصادية لدى أطراف النظام الدولي، فإنّ ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى إحداث حالة من التغيير في علاقات التأثير والتأثر الدولي".

رابعا: مناهج الدراسة/ لغرض الإجابة عن فرضية البحث وتساؤلاته البحثية فقد استند الباحث في بحثه هذا إلى المنهج الوصفي/ التحليلي، وهو المنهج الرئيس لوصف الظاهرة وإعادة تركيبها وبما يتفق وخدمة الموضوع الرئيس له، واعتمد الباحث أيضا على المنهج ألاستشرافي/ الاحتمالي وهو من المناهج التي تم استخدامها في الدراسة لغرض استشراف ملامح ومشاهد مستقبل علاقات التأثير و التأثر الدولي.

خامسا: هيكلية الدراسة / لقد اقتضى البحث الذي نحن بصدده تقسيمه إلى مبحثين سبقهما مقدمة، وانتهى بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات، حيث عمد الباحث في المبحث الأول إلى توضيح اثر " التكتلات والأزمات والعولمة الاقتصادية في علاقات التأثير والتأثر ".

أما المبحث الثاني فقد خصصه الباحث لتوضيح اثر" امن الطاقة والشركات المتعدية الجنسية والثورة التكنو– اقتصادية في علاقات التأثير والتأثر ".

المبحث الأول: التكتلات والأزمات والعولمة الاقتصادية وأثرها في علاقات التأثير والتأثر

ان المتغيرات الاقتصادية لها أثر أساسي ومهم في علاقات التأثير والتاثر الدولي، وتفسير أسس العلاقة بين وحدات النظام الدولي، من دون ذلك الأساس أو المحفز الاقتصادي تختلف وتتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً، وتتأثر تبعاً لذلك فاعلية علاقاتها وسياستها الخارجية وتأثيرها في العلاقات الدولية.

وهو ما أكده الاقتصادي (لستر ثرو)، إذ أكد في كتابه (المتناطحون) أهمية المتغير الاقتصادي، وإنّه أحل التنافس الاقتصادي محل المواجهة العسكرية، أي بمعنى الغلبة لمن ينتج أفضل [١]، وكذلك ما ذهب إليه (ريتشارد روز كرانس) من"مركز العلاقات الدولية بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس"، إذ أكد على ان "مفتاح القوة العالمية لم يعد في القوة العسكرية، وإنّما في القوة الاقتصادية والتجارية" [٢]، وكذلك "الفن توفلر" في كتابه "تحول السلطة"، إذ أكد فيه على ان القوة والسلطة ستكون للدول الأكثر تقدماً في النواحي الاقتصادية، ودلل على ذلك: بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع التوسع في مجالاتها العسكرية، إذ أوقفت اليابان بيع الرقائق الإلكترونية إليها [٣]، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية: (التكتلات الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية)، واستنادا الى ما سبق

سنقوم بتقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، وهي كالآتي: (التكتلات الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية)، وسنوضح ذلك كما يلي:

المطلب الاول : التكتلات الاقتصادية:

إن التكتلات الاقتصادية كمتغيرات مؤثرة في علاقات التاثير والتاثر الدولي ظهرت على اثر تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وزهوها بالنصر الذي رتبه تفكك الاتحاد السوفيتي لتعيد رسم خريطة جديدة للعلاقات الدولية، والتمهيد لنظام دولي جديد قائم على التعددية القطبية.

لقد شهدت العلاقات الدولية ، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة القوة الاقتصادية دوليا، وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بـ(النظام الدولي الجديد) ، اثر واضح على المستوى العالمي ليتم تجاوز نظام "بريتون وودز"[*]،وبما ينسجم والمعطيات الدولية والاقتصادية الجديدة، وذلك عن طريق إقامة نظام اقتصادي تحكمه تكتلات اقتصادية كبرى تتمثل بكل من: (الاتحاد الأوربي بقيادة ألمانيا، وتجمع الابيك بقيادة اليابان، والنافتا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية)، أي بمعنى: إنّ النظام الاقتصادي العالمي أخذ يعتمد على قاطرة اقتصادية مشتركة تقوم على أساس (الاقتصاد المفتوح والمتعدد القطبية) ، الأمر الذي جعل من التجارة داخل الكتل الاقتصادية الكبرى أكثر حرية منها بين الكتل المسيرة من جانب الحكومات[٤]، ليعبر التوجه صوب التكتلات الاقتصادية عن إدراك الدول المنضوية تحت لوائها إلى عدم قدرتها بمفردها على مواجهة التنافسات الاقتصادية المتولدة عن الإنتاجية الهائلة، والمرتكزة على الثورة الصناعية الثالثة، وستكون تلك التكتلات الاقتصادية العنصر المحرك لعلاقات التأثير في النظام الدولي[٥]، وإزاء ذلك تميز النظام الاقتصادي العالمي الراهن بالنزوع إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة الحجم لا تتقيد بالأقاليم الجغرافية، وتختصر المسافات بين القارات، وتتجاوز صيغة التعاون الإقليمي والجِوار الجغرافي كأساس لاندماجها، باتجاه تصاعد"الإقليميات الاقتصادية"، وتراجع"الإقليميات الإستراتيجية" بعد أن فرضت ضرورات العمل والمصالح الاقتصادية المشتركة نفسها على القوى الكبرى للانخراط في التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، انطلاقاً من دوافع اقتصادية وإستراتيجية، من أهمها: تعزيز عامل القدرة على المنافسة على المكانة و القوة الدولية[٦]، وضمان الأسواق والتقدم التكنولوجي وتحسين القدرات التساومية في إطار النظام التجاري العالمي إلى التعاون، والعمل الاقتصادي المشترك فيما بينها عِبر القارات، والإفادة من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة للتكتلات الاقتصادية في معاملاتها كدولة واحدة أولى بالرعاية، وتقوية المواقف التفاوضية في البيع والشراء مع التكتلات الأخرى، ومن ثم تزايد معدلات الناتج والدخول وإمكانيات الصادرات ، وليس من شك: إنّ تحول طبيعة الصراع الدولي من صراع إيديولوجي أبان الحرب الباردة إلى صراع اقتصادي–معرفي بعد تلك الحرب، إذ أصبحت القوتين الاقتصادية

والمعرفية من المتغيرات الأساس في صنع الأقطاب الدولية، وتنامي النزعات الحمائية بين الدول، وظهور الكتل الاقتصادية الكبيرة، أدى إلى نزوع شديد للعديد من الدول إلى تكوين ترتيبات وتكتلات اقتصادية قارية عملاقة(٧)، فضلا على إقامة مناطق تجارية حرة، وتجميع الإمكانات في هياكل اكبر تحقيقاً لمطلب الفاعلية والدفاع عن المصالح وكسب النفوذ من أجل تدعيم قوتها في مواجهتها للدول الأخرى المنضوية تحت تكتلات اقتصادية أخرى،مثلاً: إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين (النافتا) ككتلة اقتصادية في مواجهة كتلة الاتحاد الأوربي، وكذلك اتجاه اليابان إلى تكوين تكتل اقتصادي تحت قيادتها، وهو "الابيك"، وذلك من أجل تدعيم قدرتها التنافسية في مواجهة الكتلتين: الأوربية والأمريكية(٨)، الأمر الذي جعل تلك التكتلات تمثل حجر الزاوية في إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية ، والتي عهد إليها مهمة التركيز في الاقتصاد العالمي بعد عولمته عن طريق بِنائها فضاءات اقتصادية متعددة، ولاسيما في المراكز المتقدمة للرأسمالية العالمية ليظهر كل من: الاتحاد الأوربي والنافتا والابيك بوصفها التكتلات الرئيسة المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي الراهن، إذ لم يعد للدول النامية القدرة على تصريف منتجاتها إلى واحدة من تلك التكتلات ما لم تنتمِ إليها، وربما هنا تكمن دعوة الدول النامية مراراً وتكراراً إلى تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد مبني على أساس العدالة والتنمية الشاملة يتجاوز إخفاقات التطبيق الاشتراكي، والعجز الرأسمالي إلى طريق ثالث(٩)، بيد أن مُحاولة إقامة كذلك النظام لا يمكن أن يكتب لها النجاح من دون التوصل إلى حل مرض لمشكلات تلك الدول، وخاصةً فيما يتعلق بالواقع والنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي بدأ يشهد مرور الدولة الصناعية بأزمة حادة من الركود وتباطؤ النمو، في حين تدور الدول النامية بحلقة مفرغة من عدم الاستقرار في أسعار موادها الأولية وتفاقم مديونيتها وعجز ميزان مدفوعاتها(١٠).

ومما لاشك فيه: انّ تلك التكتلات الاقتصادية الجديدة كان لها بالغ الأثر في تحولات علاقات التأثير والتاثر الدولي بالنظام الاقتصادي الدولي، وعلى التوازنات العالمية بشكل عام ، وذلك في ظل سعي بعض الدول إلى المنافسة أو إلى تعظيم قوتها الاقتصادية أو لمواجهة تكتلات اقتصادية جديدة من الممكن أن تؤثر في غير أعضائها سلباً(١١).

إذ يمكن تلخيص أهم ملامح تأثير التكتلات الاقتصادية في علاقات التأثير والتأثر الدولي بالآتي (١٢):

١- من حيث طبيعتها، فإنّها تأتي تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في بناء النظام الدولي , بما فيه إعادة توزيع الأدوار و المواقع النسبية للمشاركين فيه، ومن ثم تأثيره في تشكيل صور التوازنات التي تنتج عنه.

٢- من حيث شمولها، فإنّها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي ، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم، مما يجعلها ذلك لأن تكون ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

٣- ومن حيث أبعادها، فإنّها تُعد ظاهرة اقتصادية في منطقها وسياسية و إستراتيجية في ترابط و اتصال حلقاتها ، فهي شكلا، إذ ما علمنا أيضا أنها ظاهرة اقتصادية. ولكن مضمونها يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية على النطاق الدولي.

المطلب الثاني : العولمة الاقتصادية :

لقد بلغت العولمة طوراً مستجداً، وذلك على مستوى الترابط الاقتصادي، ونتيجة لذلك بتنا نعيش في عالم مترابط إلى درجة: إنّ العمليات الجارية يتعلق بعضها ببعض، وان أي إنقطاع فيها قد يولد انعكاسات عالمية يسري تأثيرها في الاقتصاد والمؤسسات الدولية، وكذلك الأسواق العالمية واقتصادات بعض الدول محدثاً بذلك تغييرا في هيكلية النظام الدولي.(١٣) لذا بغض النظر عن الكثير من التعاريف التي أعطيت من الباحثين لمصطلح (العولمة) ، إذ نظر كل منهم إليها بحسب اختصاصه أو ركز في جانب من جوانبها ، إلا انه يمكن القول: إن العولمة، حسب رؤية بعض الباحثين ليست إلا " مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية التي تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي ، والذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية ، وإدارة اقتصادية شديدة العلاقات على مستوى العالم"(١٤). فالعولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً، وذلك عِبر اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة وانتقال الأموال والاستثمار المباشر والتكنولوجيا والأيدي العاملة ضمن إطار حرية الأسواق ، وهو ما يؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية، وانحسار كبير في سيادة الدولة عائد إلى إن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية(١٥).

وبذلك المفهوم تختلف العولمة عن مفهوم الاقتصاد الدولي " العالمية " الذي يركز في العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة ، أي إن الدولة تشكل العنصر الرئيس في مفهوم " العالمية " بالاقتصاد الدولي، في حين ان الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الرئيس في مفهوم العولمة(١٦) .

وبذلك فإنّ إنتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى المؤسسات و الشركات و التكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية ، كما إن الاقتصاد العالمي و نموه وسلامته مثل محور الاهتمام العالمي ، وإن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة كانت:

لحركة رأس المال و الموارد و القرارات و الاستثمارات و السياسات على الصعيد العالمي ، وليس على الصعيد الوطني ، وهي تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية و لاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات المتعددة الجنسية أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تنصهر في الاقتصاد العالمي ، وكذلك تصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصادات الوطنية ، لذلك شكلت العولمة نقلة كبيرة في التطور الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصادات المختلفة ، والتي هي الآن أكثر ترابطا أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات كبيرة أو على صعيد حجم التجارة العالمية، والذي تجاوز كل الأرقام الاقتصادية ، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد و مؤسسات وبنية ذلك النظام من جديد ، وهو ما سيؤدي إلى دفع حركة التغيير نحو إعادة علاقات التاثير والتاثر [١٧]. فالعولمة أثرت تأثيرا كبيرا في تغيير خريطة توزيع القوة الاقتصادية الدولية، وانّ إتساع وتحرير التجارة وزيادة الإنتاج دفع القوى العالمية للبحث عن أسواق ومناطق نفوذ جديدة تضاف إلى قدرات تلك الدول، وتُعد مؤشراً من مؤشرات قياس التوازن بين الدول، وعلى الرغم من إن العولمة أنتجت عالم أكثر ثراء وقوة، فإنّها شكلت اختلالا في العلاقات الدولية، وكشفت نقاط الضعف الداخلية للقوى المتنافسة ، إذ إنها ولدت حالة من اللامساواة واختلال التوازن العالمي وانعدام الأمن عِبر إدخال تلك القوى إلى مرحلة المنافسة العالمية [١٨].

ونتيجة للعولمة الاقتصادية فقد اختلفت علاقات التاثير دوليا، إذ ازداد تركز الثروة ، واتسعت الفروق بين البشر والدول إتساعا لا مثيل له ، حيث أن هناك (٢٠ %) من دول العالم تستحوذ على ما يُقارب(٦٥٪) من الناتج العالمي الإجمالي ، وعلى (٨٥٪) من التجارة العالمية، إذ يمتلك سكانها (٨٢٪) من حجم الفائض المالي العالمي طبقا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٤[١٩] .

إن ذلك التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة ، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة الوطنية، في حين تعيش الأغلبية على الهامش ، ومع تسارع عمليات العولمة الاقتصادية وانتشارها ، فإنّ بعض المصطلحات التي شغلت الفكر والعمل طويلا ، مثل :"دول العالم الثالث" و"التحرر" و "التقدم" و "حوار الشمال والجنوب" و " التنمية الاقتصادية" لم يبق لها أي معنى ، لاسيما وأن "العالم المتقدم" أصبح يتجاهل اساس خطر مشكلات البلدان النامية وبشكل خاص مشكلات البلدان الأشد فقرا كما في القارة الأفريقية[٢٠].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول: إنّ العولمة أثرت في واقع توزيع علاقات التاثير والتاثر وصور التوازنات العالمية ، فقد أدت العولمة إلى جعل الاقتصادات الدولية متداخلة و متشابكة ، الأمر الذي

انعكس على قدرة القوى الدولية في التكيف مع المتغيرات السريعة التي أنتجتها العولمة، وذلك الأمر بدوره انعكس على واقع ومستقبل توزيع القوة عالميا.

المطلب الثالث : الأزمات الاقتصادية العالمية

تُعد الأزمات الاقتصادية إحدى المتغيرات التي تؤثر في تراجع أو صعود قوة الدولة، ومستوى تأثيرها في النظام العالمي، إذ يبقى من المتغيرات المؤثرة في علاقات التاثير والتاثر الدولي، ومن ثم في مستقبل العلاقات الدولية.

إن النظام الدولي شهد خلال العقدين الماضيين تحولات كبيرة عن الحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة، ومن أهم تلك التحولات: اندلاع الأزمة المالية العالمية في أيلول من العام ٢٠٠٨، وأزمة الديون السيادية في العام ٢٠١٠[٢١]، وترجع جذور الأزمة المالية العالمية إلى الانهيار المالي الذي أصاب أسواق المال الأمريكية في نهاية عام ٢٠٠٨، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة تضرب الاقتصاد العالمي الحقيقي، والتي تسببت في انكماش معدلات التجارة العالمية و الاستثمار، ثم انعكست على انكماش وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي العالمي خاصة في اقتصادات الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والاتحاد الأوربي[٢٢]،وعلى الرغم من تعافي الاقتصادين: الأمريكي والعالمي نسبيا ومؤقتاً في بداية العام ٢٠١٠،إلا إنه في منتصف العام نفسه شهد تراجع الاقتصاد العالمي مرة أخرى، خاصةً في دول الاتحاد الأوربي على وقع أزمة الديون السيادية[٢٣]، بدءً بأيسلندا، مروراً بايرلندا و اليونان، ثم البرتغال واسبانيا، إذ تراكمت الديون الحكومية لنسب كبيرة تجاوزت الحد الأعلى المقرر من الاتحاد الأوربي، وهو (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ الدين الأمريكي(٩٣٪) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وقد تبع تلك الأزمة تداعيات أخرى طالت أسواق المال العالمية ذات الارتباط الوثيق بها، إذ تراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، وتراجعت التجارة العالمية، وقد أصبح الاقتصاد العالمي الغربي مهدد بالركود والكساد والتراجع، كنتيجة لاضطراب اكبر كيانين اقتصاديين في العالم، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، مقابل تقدم الاقتصادات الصاعدة في دول الجنوب[٢٤]، ومع اضطراب اكبر كيانين اقتصاديين في العالم، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أصبح الاقتصاد العالمي برمته مهدداً بالانزلاق للمرحلة الثالثة من الأزمة، وهي حدوث ركود أو كساد عالمي يطول[٢٥]، إذ إن تلك الأزمات زعزعت ركائز النظام الرأسمالي العالمي على الصعيد الاقتصادي، وامتدت أيضاً لتشمل النظام السياسي الدولي برمته ، نظراً للارتباط الوثيق والاعتماد المتبادل فيما بينهما، حتى أصبح واضحاً: إنّ الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لم ينجحوا في فرض سيطرتهم التامة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي على المشهد العالمي[٢٦]. فقد أجبرت تلك الأزمة الإدارة الأمريكية على التخلي عن

سياستها الانفرادية الدولية، والعودة إلى سياسة المشاركة للاحتماء بالدول الحليفة (الأوربية... وغيرها) لدعم الدور الأمريكي، وتحمل الأعباء الاقتصادية معها في إطار توزيع كلف الأزمة، والتي عدّها البعض بداية "نظام اقتصادي عالمي جديد"[٢٧]، وإزاء ذلك تعالت الأصوات فور اندلاع الأزمة للمطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي، وأسفر الأمر عن قيام مجموعة العشرين بوضع إطار عام لإصلاح القطاع المالي العالمي على وفق برنامج زمني[٢٨].ومن دون شك: إن الأزمات الاقتصادية التي تشهدها الآن العديد من الديمقراطيات الغربية سينتج عنها العديد من الآثار المتعلقة ببنية النظام الدولي و علاقات التاثير والتاثر فيه ،إذ يمكن إيجاز أهم تلك الآثار فيما يأتي[٢٩]:

١- **توسيع دائرة المشاركة الدولية في تشكيل علاقات التاثير والتاثر** : إن من الآثار المحتملة للازمات الاقتصادية توسيع دائرة المشاركة في القرارات الدولية لمختلف القوى الدولية، حيث أصبح للدول النامية صوتاً اكبر في المؤسسات الدولية، مع زيادة أعضاء مجلس الأمن، وتطوير مجموعة العشرين إلى مؤسسة أكثر فعالية وتمثيلاً لواقع النظام الاقتصادي العالمي.

٢- **إعادة توزيع القوة دوليا** : إن الأزمات الاقتصادية أدت إلى تغيير في موازين القوى وتوزيع القوة في النظام الدولي، وقد يمثل ذلك في التضاؤل النسبي للوزن السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بانتقال الثقل الجزئي إلى اقتصادات الدول الصاعدة الكبرى في الجنوب، خاصةً الصين والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند ، فقد استطاعت تلك الاقتصادات مواصلة النمو والتوسع. فعلى سبيل المثال: بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين (٦،٧٪) في العام ٢٠١٦، بحسب الأرقام الرسمية التي ذكرها مكتب الإحصاء الوطني الصيني[٣٠] ، وبذلك أثبتت قدرتها التنافسية العالمية، وذلك يعني إنّ تلك القوى بدت تصعد في ميزان القوى العالمي، لان الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى مساعدتها لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، فمن المعروف: إنّ تلك الدول الصاعدة تتبنى رؤى مختلفة للديمقراطية عن الانموذج الديمقراطي الغربي، كما كان لها دور اكبر في عملية بناء نظام مالي عالمي جديد غير نظام "بريتون وودز"، يقوم على أساس مفهوم (الاستقرار المالي) عن طريق أسعار الصرف الثابتة، ورقابة الدولة على أداء المؤسسات المالية العالمية [٣١].

٣- **إضعاف ثقة العالم بالدولار الأمريكي:** ففي العام ٢٠٠٩، طالبت الصين بإيجاد عملة جديدة تحل محل الدولار في التعاملات المالية العالمية[٣٢]، ويتوقع البنك الدولي أن تشكل ستة اقتصادات صاعدة كبرى هي: (الصين، وكوريا الجنوبية، وروسيا الاتحادية، واندونيسيا، والهند، والبرازيل) أكثر من نصف النمو في الاقتصاد العالمي، وذلك بحلول العام٢٠٢٥، وسينعكس تراجع الثقة في نموذج

الاقتصاد الغربي على تراجع سطوة نموذج الديمقراطية الليبرالية [٣٣] وذلك الأمر بحد ذاته يعني: زيادة قوة ونفوذ قوى على حساب تراجع قوى أخرى.

٤- تسارع الدول إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية متعددة الأطراف من أجل وضع قواعد للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، لذلك ظهر اتجاه التكتلات الاقتصادية بين الدول مثل منظمة "شنغهاي" وتكتل "بريكس"، والذي يمكن عّده شكلاً من أشكال إعادة توزيع القوة والتوازنات العالمية[٣٤].

المبحث الثاني: اثر امن الطاقة والشركات المتعدية الجنسية والثورة التكنو- اقتصادية في علاقات التأثير والتأثر

المطلب الاول: أمن الطاقة:

إن الدول في شكل عام، والعظمى والكبرى منها على وجه الخصوص تسعى دائما الى تحسين مكانتها الدولية، وتعظيم نفوذها، لتعزيز حمايتها مصالحها، ومن موارد التميز والتفوق لدولة على أخرى ما تتوفر عليه من موارد الطاقة التي تسُهم في تحقيق تطورات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وسياسية... وغيرها، والقدرة على توظيف تلك الإمكانات بالشكل الأمثل لزيادة قوتها على الساحة الدولية، إذ يدور جدل بين المختصين في شئون الطاقة وفي الشئون الدولية بشأن تأثير الطاقة، وخصوصا النفط بوصفه احد مصادر الطاقة الأساسية في العالم على علاقات التاثير والتاثر الدولي، إذ تشكل الطاقة، وخصوصا التقليدية العنصر الحيوي للنشاط الاقتصادي وحجر الأساس في تشغيل الصناعات الاقتصادية و الحربية المكونة لقوة الدولة وقدرتها في التاثير ، فقد أشارت بعض الدراسات إلى تناقص المخزون النفطي العالمي ومحدودية احتياطياته بعّده مادة قابلة للنضوب، ونتيجة لذلك يشهد العالم تصاعد وتيرة التنافس عليه بين الدول الكبرى المستهلكة ليس عن طريق المساعي للسيطرة على مناطق الإنتاج كما كان يجري في السابق فقط، وإنّما عن طريق الاستثمار والمشاركة في الحصص والإنتاج ومد خطوط الأنابيب أيضا، مما يعطينا ذلك تصوراً بأنه مازال للنفط تأثير كبير في التاثير والتاثر الدولي، لاسيما في المستقبل المنظور[٣٥]، إذ إن الترابط شديد بين الحصول على النفط وحماية الأمن القومي و التطور الاقتصادي للدول، لاسيما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، مما أدى ذلك إلى دخول النفط في حلبة الصراع الدولي لذلك سعت الدول الكبرى إلى تعزيز مصالحها في المناطق المنتجة للنفط . فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة حليفة لها في الشرق الأوسط بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والوصول إلى احتياطات النفط الضخمة، والتي تشكل ما يقارب ثلثي احتياطي النفط العالمي، وكذلك بالنسبة إلى روسيا و الصين [٣٦].

حيث تشهد مناطق عدة في العالم غنية بالنفط على سبيل المثال: منطقة الشرق الاوسط وبحر قزوين تنافساً محموماً بين الدول الكبرى من اجل الحصول على موطئ قدم، وتحقيق منافع ليس من اجل الحصول على إمدادات النفط الحيوية لنمو وتطور اقتصادها فقط، وإنما من اجل مكاسب إستراتيجية وسياسية أيضا[٣٧]، إذ إنّ معادلة التاثير والتاثر و امن الطاقة في إستراتيجية القوى الكبرى ضرورية لتحقيق التفوق على القوى الأخرى عن طريق السيطرة على منابع الطاقة وتدفقها، وطرق نقلها[٣٨].

فقد كانت هناك رؤية سادت خلال الحرب العالمية الأولى فحواها: "إن النفط ضروري كالدم" وقد كتب "كالفين كوليدج" الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٢٤، عند تأليف اللجنة الفدرالية للنفط "إن تفوق الأمم يمكن إن يتقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته" [٣٩] ، وكتبت مجلة "النفط والغاز" في العام ١٩٤٣، قائلة :"ليس سراً إن المؤتمرات التي عقدت في موسكو والقاهرة وطهران، والتي ناقشت الخطط الخاصة بعد الحرب قد تعرضت أيضا إلى مستقبل النفط ومسألة توزيعه" [٤٠] ، ويعتقد ساسة الولايات المتحدة الامريكية: "إن النفط هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام".[٤١]

والحق: إنّ ذلك يرجع إلى مسالة اكبر، والمتمثلة بالمنافسة بين الدول المستهلكة، مثل: الصين والولايات المتحدة بشأن موارد النفط ، إذ ما علمنا الصين مستعدة وقادرة على دفع مبالغ طائلة للولوج إلى مصادر نفطية موجودة وجديدة ، كما إنهم يقدمون قروض إلى البلدان المنتجة للنفط من اجل الحصول على إمدادات في المستقبل تضمن استمرار تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة قوتها و قدرتها في الساحة الدولية ، ومن المؤكد: إنّ الصين التي تمتلك احتياطياً أجنبيا في النقد يفوق الترليوني دولار قادرة على تقديم القروض[٤٢].

فمع بدايات القرن الحالي شهد النظام الدولي تحولات في علاقات التاثير والتاثر الدولية تمثلت بصعود قوى جديدة تسعى إلى الحصول على مكانة أفضل على المستوى العالمي. وأحد أهم العوامل المساعدة في ذلك هو: تأمين الحصول على الطاقة في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها، فالصين على سبيل المثال، يمكنها أن توظف ما تمتلكه من إمكانات اقتصادية وتكنولوجية لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين ما تحتاجه من الطاقة، وهو ما يعزز فرص تحسين مكانتها كقوة كبرى على المستوى الدولي[٤٣]، وكذلك الحال بالنسبة إلى روسيا التي تدخلت بسوريا، وذلك بتقديمها الدعم للدولة السورية ما عزز نفوذ روسيا بسوريا بشكل خاص، مقدمة لمد نفوذها إلى دول أخرى، وهو ما انعكس إيجاباً على مصلحة مكانة روسيا على المستوى الدولي[٤٤].

مما تقدم يمكن القول: إنّ تأثير الطاقة، وخصوصا التقليدية منها في علاقات التاثير والتاثر الدولي يكمن بالآتي:

١- إن الترابط شديد بين الحصول على مصادر الطاقة وحماية الأمن القومي و التطور الاقتصادي للدول وزيادة قوتها ، لاسيما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فالحصول على مصادر الطاقة و ضمان إمداداتها يعني: استمرار زيادة وتعظيم قوتها على الساحة الدولية.
٢- إن تأثير الطاقة في هذه العلاقات دوليا لا يقتصر على الدول الكبرى فقط، بل يتعداه إلى الدول المالكة لتلك المصادر، حيث إن هذه الدول ستدخل في تحالفات إستراتيجية مع القوى الكبرى المهتمة بتلك المصادر، وهو ما سيجعل منها قوة إقليمية مؤثرة .
٣- إن قيام القوى الكبرى بالسيطرة على المناطق الغنية بمصادر الطاقة يحقق لها أهداف إستراتيجية تهدف إلى زيادة نفوذها دوليا، وذلك الأمر سيؤدي إلى زيادة التنافس بين تلك القوى على تلك المناطق بهدف تعظيم قوتها.

المطلب الثاني : الثورة التكنو- اقتصادية :

إن التكنولوجيا أصبحت المحرك الرئيس لمختلف التحولات سيما الاقتصادية منها على مستوى النظام الدولي، فضلا على مساهمتها في التطور العلمي الكبير الذي يشهده مجال الإعلام والاتصال، وإزاء ذلك ظهرت إشكالية مفادها: ما مكانة واثر التطور التكنولوجي كمتغير في توزيع علاقات التاثير والتاثر بالنظام الدولي المعاصر مادام إنها مؤثرة بشكل كبير في مجالات الحياة المتنوعة كافة؟. بإمكاننا أن نحلل الدور المتنامي الذي أصبحت تضطلع به التكنولوجيا في مختلف التحولات الدولية التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة عِبر دلائل عدة، منها: الثورة التكنو- اقتصادية كنتيجة لتفاعل ثلاثة أقطاب أساسية، وهي :التكنولوجيا(المعرفة) والاقتصاد و المجتمع ، وهي أقطاب متفاعلة ومتقاطعة أسست للمجتمع المعلوماتي العالمي ، والذي ظهر بفعل التطورين التكنولوجي لقد أصبح التطورين: التكنولوجي والمعلوماتي مِن الركائز الأساسية في بناء الاقتصادات الوطنية، فلا يمكن لأي دولة أن تستغني عن دور التطور المعلوماتي في إدارة اقتصادها وتطويره[٤٥]، لا سيما وان الثورة المعلوماتية هي ثورة شاملة ارتكزت على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأحدثت تغييرات جذرية في قوى الإنتاج الرأسمالي و في قدرة المجتمعات على الإنتاج ، فمادام كان المتغير التكنولوجي محركا رئيساً لقوى الإنتاج الرأسمالية ، و القوة الرئيسة في تكوين وصياغة أشكال التحول الاقتصادي ، فالتوسع الكبير و السريع في قوى الإنتاج المرتكز على تكنولوجيا المعلومات قد خلق سلع جديدة بخصائص مذهلة بتغيرات سياسية

واقتصادية واجتماعية، وباتت المعلومات (المعرفة) قوة إنتاجية مباشرة، فجوهر العملية الاقتصادية الآن هو: إنّ المعرفة أو المعلومات بعد إن زودتنا بخصائص نوعية و كيفية أصبح اندماجها اندماجا عضويا في عملية الإنتاج المادي المباشر، و من ثم فإنّ المعرفة أصبحت توسع ذلك الإنتاج، وتعمل على زيادته بشكل كبير من حيث محتواه، في حين أصبحت المعرفة نفسها عملية اقتصادية مباشرة(٤٦).

إذ يقول المفكر الأمريكي "الفن توفلر " في ذلك الخصوص: "إن الرأسمالية الحديثة قد تجاوزت مراحلها الثلاث إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استنادا إلى المعرفة و تكنولوجيا المعلومات في ظل ما يُعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات" (٤٧).

إن ذلك التحول الكبير في قاعدة الإنتاج الذي يستند الى تكنولوجيا المعلومات قد ساعد على نمو اقتصاد عالي الرمزية لبعض الدول، فبعد اقتصاد العصر الصناعي الذي كان يستند الى العمل و رأس المال و الأرض أصبح اقتصاد تكنولوجيا المعلومات يستند الى قاعدة التكنولوجيا، وان تلك التحولات الرأسمالية خلقت بيئة جديدة ذات قوانين جديدة غير مفاهيم العصر الصناعي السابق الذي شيد القوة القومية بواسطة الآلات و السلع، فاقتصاد المعلومات الجديد يخلق الثروة، ومن ثم القوة ونتيجة لذلك ينشأ التفاوت في توزيع القوة ما بين الدول ، فالدول التي تمتلك قاعدة تكنولوجية اقتصادية متطورة تملك القوة و التأثير و العكس صحيح(٤٨).

إن اقتصاد المعلومات أدى إلى حدوث كثافة عالية في الإنتاج عن طريق اعتماده بشكل كبيرة على المعرفة و المعلومات ، وذلك بدوره أدى إلى انتشار الشبكات و تقنيات المعلومات التي جعلت العالم قرية صغيرة واحدة ، إذ يقول المفكر الاقتصادي الأمريكي "كيفن كيلي" في ذلك الصدد: "إن العمل المحوري للعصر المقبل يكمن في ربط كل شيء بكل شيء، و يتنبأ بمستقبل سيتم فيه ربط كل شيء كبير كان أو صغير بشبكات هائلة و على مستويات عدة"(٤٩).

إن الاعتمادية المتبادلة تُعد من أهم سمات الاقتصاد ألمعلوماتي و بطبيعتها تتجاوز الحدود ، وان اقتصاد المعلومات قد تجاوز مفاهيم السيادة التقليدية و مفاهيم التنمية الاقتصادية المتمركزة على ذات الدولة القومية ، وبذلك انتقل الاقتصاد من اقتصاد دولي مكون من اقتصادات الدول المعتمدة على الذات إلى اقتصاد عالمي قائم على نظم و مؤسسات اقتصادية كونية، وذلك بدوره اثر في علاقات التاثير والتاثر ما بين الدول وفواعل من غير الدول لها تأثير اقتصادي عالمي كبير(٥٠).

وخلاصة لما تقدم ، يمكننا القول: إنّ الهيمنة العالمية أصبحت تعني اليوم: امتلاك (القوة اللامادية) قوة المعلوماتية التي ترسم اليوم الحدود وتحديدا في المجال الاقتصادي التي تحددها وسائل

الاتصال الالكترونية المتطورة ، إذ تطرح المعلوماتية حدوداً غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية غير الحدود القومية والوطنية للدولة ، وذلك بهدف الهيمنة على الاقتصاد والفكر والسلوك. (٥١)

لذا تُعد المعلوماتية مصدر القوة المستقبلية ، فالمعرفة العالمية والتقنية أصبحتا معياراً الثروة الأساس والمورد الذي لا ينضب في دعم القاعدة الصناعية و الإنتاجية، وتحديث المجتمعات وتنميتها (٥٢) ، إذ لم تعد المعلوماتية تغطي جانباً معينا في الحياة وتترك الآخر ، بل إنها الآن تغطي كل جوانب الحياة السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية (٥٣).

ولما تقدم أيضا يمكننا القول: إن الثورة التكنو – معلوماتية كمتغير أثرت في علاقات التاثير والتاثر بالنظام العالمي وذلك عِبر ما يأتي :

- أسهمت الثورة التكنو – معلوماتية إلى انتقال القوة ما بين الدول، حيث انتقلت قوة التاثير إلى دول معينة في النظام الدولي؛ نتيجة زيادة تطورها وامتلاكها للتكنولوجيا.
- أسهمت الثورة التكنو– معلوماتية في انتشار علاقات التاثير ما بين الدول و فواعل من غير الدول لها تأثير كبير في النظام الدولي؛ نتيجة الاعتمادية المتبادلة .

المطلب الثالث: الشركات المتعدية الجنسية:

تُعد الشركات المتعدية الجنسية إحدى أهم الفواعل المؤثرة في علاقات التاثير المتبادلة بالعلاقات الدولية حتى أصبحت تمثل أهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك عن طريق جعل العالم يتجه صوب العولمة الاقتصادية، وذلك بفعل تنوع نشاطها الذي تمارسه، فهي تنشأ في بلد وتصنع في بلد آخر، وتجمع في بلد آخر ، وتصرف إنتاجها في دول متعددة وفي أسواق إقليمية وعالمية مختلفة، مما جعل نشاطها أشبه بشبكة اقتصادية عنكبوتيه ، فأصبحت تلك الشركات موجودة في أي مكان يوفر لها الأرباح مستفيدةً من التطور الحاصل في وسائل الاتصال وازدياد الاعتماد المتبادل، وصولا إلى تحقيق الثروة و القوة و التأثير في السياسة الدولية(٥٤). فقد تمكنت تلك الشركات من انتزاع وتقليص صلاحيات الدولة المطلقة على اقتصادها ومواردها، ونصبت نفسها فاعلاً مؤثرا عابراً للقارات في التعاملات الاقتصادية و التجارية المحلية والإقليمية والعالمية كافة (٥٥).

حيث تشهد البيئة الاقتصادية العالمية نمواً كبيرا في قوة الشركات المتعددة الجنسية ، إذ تشير التقديرات إلى إن ثمة ما يقارب (٦٥) ألف من تلك الشركات تمتلك (٨٥٠) ألف شركة تابعة لها تنتشر في جميع أنحاء العالم ، وان نحو (٧٧ %) من مقرات تلك الشركات يقع في الدول الكبرى المتقدمة ، فضلا على إن تلك الشركات أصبح بيدها مقاليد الاقتصاد سواء أكان ذلك من ناحية رءوس أموالها أم

حجم عملياتها الاقتصادية الذي زاد على سبعة تريليون دولار أمريكي ، وأصبح العديد منها يقوم بأدوار ضارة بالأمن القومي للدول التي تعمل فيها، مثل: القيام بأعمال تهريب المخدرات و غسيل الأموال و وبيع الأسلحة للجماعات الإرهابية المسلحة، إذ يبلغ حساب أنشطتها ما يزيد عن (٤٠٠) مليار دولار سنويا، أي ما يعادل (٨ %) من حجم التجارة العالمية [٥٦].

ومثال على دور الشركات المتعدية الجنسية فقد إتهمت شركة "أي تي تي" و "شركة اناكوندا كوبر" بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بالإطاحة بحكومة الرئيس التشيلي الأسبق "سلفادور أيزابيلينو أللليندي" الاشتراكية المنتخبة بهدف استرجاع أصولها المؤممة. أما شركة "رويال داتش شل"، فهي من الشركات المتعددة الجنسية القليلة التي بقيت تمارس نشاطها في جنوب أفريقيا خلال سنوات الفصل العنصري على الرغم من نداءات الأسرة الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية التي طالبت الشركة بالتخلي عن مصالحها وأنشطتها التجارية هناك[٥٧]، وذلك بحد ذاته يدل على وجود تعاملات ومصالح ما بين الشركة ونظام الحكم.

إن تداعيات تلك التطورات أثرت على طبيعة علاقات التاثير والتاثر عن طريق انتقالها من الدول و الحكومات إلى الشركات المتعدية الجنسية، حيث تقلصت سيادة الدولة قبالة تلك الشركات، وخصوصا في الدول النامية الضعيفة التي لا تملك القدرة التكنولوجية الكافية للسيطرة على شبكة تداول المعلومات داخلها، الأمر الذي جعل الدول تفقد القوة والقدرة على مقاومة تدخل تلك الشركات في سيادتها[٥٨] بفعل ظاهرة التدويل المتنامي للاقتصادات الوطنية المرتكزة على أساس الاحتكار والتنافس ، والتحول من الوطني إلى العالمي، الأمر الذي ينذر بنشوء نظام دولي أكثر تعقيدا و تشابكا وتفككا و ذات توازنات قوى سريعة التغير [٥٩].

أخيرا ولما تقدم يمكننا القول: إنّ النظام الدولي الحالي شهد حدوث العديد من التحولات الاقتصادية بفعل مجموعة من المتغيرات ، تلك المتغيرات أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في علاقات التاثير المتبادلة داخل ذلك النظام ، والى الحد الذي دفع بعض المنظرين بالعلاقات الدولية إلى الحديث عن إن هناك "نظاماً دولياً جديداً" طور التكوين ، فما يشهده العالم اليوم سواءً سمي نظاماً دولياً، أم وضعاً دولياً ، أم متغيرات دولية جديدة، أم مرحلة انتقالية في النظام الدولي، فإنّه يعني: السعي إلى إقرار قيم ومبادئ جديدة تستلهم قيم المجتمع الدولي وسلوكياته ونظماً ملائمة لإدارة العلاقات الدولية ومعالجة مشكلاتها، و إن المتغيرات المذكورة آنفاً أثرت في علاقات التاثير بالنظام الدولي ، وتبعا لذلك يحدث التغيير في التوازن العالمي، إذ إن القوى التي تمتلك أسلحة وآليات التكيف مع تلك المتغيرات، والاستفادة منها عن طريق جعلها أدوات لزيادة قوتها تمتلك القدرة على تحقيق

الأثر الأكبر في النظام الدولي، والذي يرتبط بمصالح وأهداف القوى المؤثرة ومكانتها وحجم تأثيرها تجاه القضايا الإستراتيجية العالمية.

الخاتمة والاستنتاجات

لعبت المتغيرات الاقتصادية على مدار تاريخ النظام الدولي دورا كبيرا في علاقات التاثير والتاثر للقوى الدولية، وتشكل أهم العوامل في استراتيجيات تلك القوى ، إذ أن ما طرأ ويطرأ من تغيرات على وظيفة القوة الاقتصادية لتلك القوى لا يتعدى إطار الصياغات اللغوية، وتحديد الأولويات والمقاربات لأدوات تنفيذ سياساتها الخارجية من دون المساس بوظيفتها الرئيسة، وهي: حماية المصالح الحيوية لتلك القوى وقدرتها على التكيف مع هذه المتغيرات تارة وتوظيفها للتأثير على الاخرين وتحقيق مصالحها تارة اخرى.

وبناءً على ذلك فقد تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات نذكر أهمها على وفق الآتي:

١- إن المتغيرات الاقتصادية أثرت في حجم قوة وقدرات الدول إيجابا أو سلبا عن طريق ما توفره من فرص و كوابح، الأمر الذي انعكس على علاقات التاثير والتاثر الدولي، فالقوى التي تمتلك آليات و أسلحة التعامل والتكيف مع تلك المتغيرات ستتنامى قوتها، ومن ثم القيام بالدور الأكبر في النظام الدولي، وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

٢- إنّ قوة الدول في النظام الدولي لم تعدّ تقاس بما تمتلكه من مقومات القوة الاقتصادية، فحسب بل بالقدرة على توظيف تلك المتغيرات والتكيف معها، وبتفاعل تلك المتغيرات مع القدرة على توظيفها بالشكل الأمثل هو الذي يحدد مكانة القوى في النظام الدولي، مع الأخذ بنظر الاعتبار: بأنّ كل متغير من هذه المتغيرات لا يعمل بمعزل عن الآخر مهما تفاوت وتباين درجة تأثيره بالمقارنة مع المقومات الأخرى، فهناك علاقة تأثير وتأثر معقدة فيما بينها.

٣- إنّ العولمة أثرت في واقع توزيع علاقات التاثير والتاثر وصور التوازنات العالمية ، فقد أدت العولمة إلى جعل الاقتصادات الدولية متداخلة و متشابكة ، الأمر الذي انعكس على قدرة القوى الدولية في التكيف مع المتغيرات السريعة التي أنتجتها العولمة، وذلك الأمر بدوره انعكس على واقع ومستقبل علاقات التأثير والتاثر الدولي.

٤- انّ تلك التكتلات الاقتصادية الجديدة كان لها بالغ الأثر في تحولات علاقات التأثير والتاثر الدولي بالنظام الاقتصادي الدولي، وعلى التوازنات العالمية بشكل عام ، وذلك في ظل سعي بعض الدول

إلى المنافسة أو إلى تعظيم قوتها الاقتصادية أو لمواجهة تكتلات اقتصادية جديدة من الممكن أن تؤثر في غير أعضائها سلباً.

٥- توسيع دائرة المشاركة الدولية في تشكيل علاقات التاثير والتاثر اذ إن من الآثار المحتملة للازمات الاقتصادية توسيع دائرة المشاركة في القرارات الدولية لمختلف القوى الدولية، حيث أصبح للدول النامية صوتاً اكبر في المؤسسات الدولية، مع زيادة أعضاء مجلس الأمن، وتطوير مجموعة العشرين إلى مؤسسة أكثر فعالية وتمثيلاً لواقع النظام الاقتصادي العالمي.

٦- إن الترابط شديد بين الحصول على مصادر الطاقة وحماية الأمن القومي و التطور الاقتصادي للدول وزيادة قوتها ، لاسيما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فالحصول على مصادر الطاقة و ضمان إمداداتها يعني: استمرار زيادة وتعظيم قوتها على الساحة الدولية.

٧- إنّ الهيمنة الدولية أصبحت تعني اليوم: امتلاك (القوة اللامادية) قوة المعلوماتية التي ترسم اليوم الحدود وتحديدا في المجال الاقتصادي التي تحددها وسائل الاتصال الالكترونية المتطورة ، إذ تطرح المعلوماتية حدوداً غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية غير الحدود القومية والوطنية للدولة ، وذلك بهدف الهيمنة على الاقتصاد والفكر والسلوك.

المصادر

اولاً: المصادر العربية والمترجمة

١. أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية ، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٢.

٢. احمد عبد الأمير الانباري ، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في توازنات القوى الدولية، مجلة مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، العدد الالكتروني ،٢٠١٧/٢/٢٢، على الرابط : http://mcsr.net/news٢٣٥

٣. احمد محمد فرج، النافتا عوامل القوة وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني١٩٩٣.

٤. إسماعيل صبري مقلد ، العولمة والاقتصاد والتنمية ، العرب والعالم ، تحرير : السيد ياسين وآخرون ، ط٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ .

٥. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠٨.

٦. تيري ل.ديبل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي ، ط١ ، ترجمة: وليد شحادة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٧. جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي:أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،٢٠١٢،

٨. جيرمي ريفكن ، عصر الفرص : الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة ، دراسات مترجمة العدد (١٨) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ص٢٠٠٣ .

٩. حميد ألجميلي ، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين، مجلة شئون عربية، العدد (١٠٠)، ديسمبر ١٩٩٩.

١٠. دانيال بيرغن ، لا يزال النفط مسيطراً، مجلة (Foreign Policy) النسخة العربية ، أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٨.
١١. ريتشارد روزكرانس، توسع بلا غزو، دور الدولة الافتراضية في الامتداد الخارجي، ط١، ترجمة: عدلي رسوم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،٢٠٠١.
١٢. ريتشارد هاينبرغ ، سراب النفط : النفط والحرب ومصر المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
١٣. سرمد عبد الستار أمين، التكتلات الاقتصادية: دراسة في أسس واتجاهات المستقبل وانعكاساتها على أقطار الوطن العربي، مجلة دراسات دولية، العدد(١٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
١٤. سمير إبراهيم حسن ، الثورة المعلوماتية عواقبها و آفاقها ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (١) ، ٢٠٠٢ .
١٥. سمير التنَير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي،ط١، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٢.
١٦. الشيخ الداودي ، الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، ٢٠٠٩.
١٧. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، واشنطن، ٢٠٠٩.
١٨. عادل المعاضيدي وآخرون ، تقنيات المعلومات وتطبيقاتها ،ط١، دار الكتب للطباعة ، الموصل ، ٢٠٠١.
١٩. عاطف عبد الحميد ، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٤) ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
٢٠. عبد القادر العفوري ، العولمة والجات :التحديات والفرص ،ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
٢١. عبد الكريم موسى، الديمقراطية في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، العدد(٧)، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠١،ص٦٢؛ وكذلك يُنظر: السيد ياسين، العولمة: رؤية ابستمولوجية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٢. عبد المنعم سيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، بحث مقدم في مؤتمر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٢٣. عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠١٠ .
٢٤. عمرو عدلي، الكساد الثاني: الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، ،القاهرة،٢٠١٢ .
٢٥. ف.ي.كرلوف ، خفايا النظام العالمي الجديد ، ط١، ترجمة: منتجب يونس ، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، دمشق ، ٢٠٠٧ .
٢٦. فتح الله ولعلو، عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان،١٩٩٦.
٢٧. الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة،الجزء الثاني ، ترجمة: لبنى الريدي ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٦.
٢٨. فيصل حميد ، النفط والحرب والمدينة : مصير الحياة الحضرية... إلى طريق مسدود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٧
٢٩. لستر ثرو، المتناطحون،المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا،ط٢، ترجمة: محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي ،١٩٩٦.
٣٠. لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ط١، بلا، بغداد.
٣١. مايكل كلير، دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ط١، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
٣٢. مجذاب بدر، و ومحي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط ، ط١، مكتبة طرابلس ، ليبيا ،١٩٩٨.
٣٣. محمد سعد أبو عامود، والسيد محمد السيد عمر، مبادئ العلاقات الدولية،ط١، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين، ٢٠١٢، ص٢٠٦.
٣٤. محمد عابد الجابري ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.
٣٥. محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم: إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، المركز الثقافي العربي، المغرب، بلا.

٣٦. مروان بحيري، النفط والتهديدات الأمريكية بالتدخل (١٩٧٣-١٩٧٩)، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية،العدد (٢٤)، بيروت ،١٩٨٠.
٣٧. مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: "دراسة في إشكالية التأثير والتأثر" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٤.
٣٨. منير الحمش ، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٥٢) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ .
٣٩. الموقع الالكتروني للبنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع: https://data.albankaldawli.org
٤٠. نعوم تشومسكي و آخرون ،الهيام بالأسواق الحرة : العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ط١، ترجمة: حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣ .
٤١. هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان ، فخ العولمة الأعتداءات على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٣٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، تشرين الأول ١٩٩٨.
٤٢. هرالد شومان و كرستيانة غريقة ، العد العكسي للعولمة عدالة ام تدمير الذات مستقبل العولمة ، ط١ ، ترجمة: محمد زايد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١.
٤٣. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٣.
٤٤. ورويك موراي ، جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية و السياسية و الثقافية ، ط١، ترجمة: سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، الكويت ، ٢٠١٣ .
٤٥. وليام هلال، و وكينث ب. تايلر ، اقتصاد القرن الحادي و العشرين : آفاق اقتصادية اجتماعية لعالم متغير ، ط١، ترجمة: حسن عبد الله بدر و عبد الوهاب حميد رشيد ، المنظمة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

ثانياً: المصادر الأجنبية:

١. Bretton Woods Agreement, available on: https://www.investopedia.com/terms/b/brettonwoodsagreement.asp
٢. Lyndon La Rouche, EIR Feature, Vol.١٢, No.١٣, March ١٩٩٨.
٣. Gaime Caruana, Financial and Real Sector Interactions: Enter the Sovereign Ex Machine, available on: https://www.bis.org/speeches/sp١١١١١٨.htm.pdf.
٤. Cannes Summit Final Declaration, Building Our Common Future: Renewed Collective Action For The Benefit of All, November ٢٠١١.
٥. China's economic growth rate , available on: http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/
٦. China Urges New Money Reserve to Reserve Dollar, The New York Times,٢٤-٠٣-٢٠٠٩.www.nytimes.com.
٧. Global Development Horizons, ٢٠١١ Multiplicity: The New Global Economy, report Issued by the World Bank, May ٢٠١١.http:// Siteresources.Worldbank.Org.
٨. Sanjaya Baru and Suvi Dogra , Power Shifts and New Blocs in the Global Trading System ,London, The International Institute for Strategic Studies, March ٢٠١٥.
٩. Christian Fuchs, Transnational Space and the Network Society , Center For Advanced Studies and Research in Information and Communication , Technologies society ,(university of Salzburg, Austria) , Vol.٢, No.١, February, ٢٠٠٧.

الهوامش

(١) لستر ثرو، المتناطحون،المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا،ط٢، ترجمة: محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي ،١٩٩٦ ،ص ص٢٥-٢٨.

(٢) ريتشارد روزكرانس، توسع بلا غزو، دور الدولة الافتراضية في الامتداد الخارجي، ط١، ترجمة: عدلي رسوم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،٢٠٠١،ص ٣٩.

(٣) الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة،الجزء الثاني ، ترجمة: لبنى الريدي ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٥٤٨.

(*) نظام بريتون وودز: وهو نظام مبني على أساس تحديد سعر لكل عملة مقابل كل من الدولار والذهب، ووفقاً لذلك النظام فقد أصبحت أسعار الصرف ثابتة وقابلة للتعديل في الوقت نفسه . للمزيد يُنظر :

Bretton Woods Agreement, available on: https://www.investopedia.com/terms/b/brettonwoodsagreement.asp

(٤) هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٣، ص٢٢١-٢٢٣.

(٥) فتح الله ولعلو، عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان،١٩٩٦،ص٣٥.

(٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠٨.

(٧) سرمد عبد الستار أمين، التكتلات الاقتصادية: دراسة في أسس واتجاهات المستقبل وانعكاساتها على أقطار الوطن العربي، مجلة دراسات دولية، العدد(١٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٨.

(٨) احمد محمد فرج، النافتا عوامل القوة وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني١٩٩٣، ص١١٨.

(٩) Lyndon La Rouche, EIR Feature, Vol.١٢, No.١٣, March ١٩٩٨, P.٢٥-٢٩.

(١٠) عبد الكريم موسى، الديمقراطية في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، العدد(٧)، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠١،ص٦٢؛ وكذلك يُنظر: السيد ياسين، العولمة: رؤية ابستمولوجية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٣٩-٤٥.

(١١) نعوم تشومسكي و آخرون ،الهيام بالأسواق الحرة : العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ط١، ترجمة: حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص٢١.

(١٢) مجذاب بدر، و ومحي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط ، ط١، مكتبة طرابلس ، ليبيا ،١٩٩٨، ص ١٥٦-١٥٧.

(١) لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ط١، بلا، بغداد، ص٣٨.

(١٤) حميد ألجميلي ، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين، مجلة شئون عربية، العدد (١٠٠)، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٠٢.

(١٥) عبد القادر العفوري ، العولمة والجات :التحديات والفرص ،ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١.

(١٦) منير الحمش ، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٥٢) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٤٢.

(١٧) هرالد شومان و كرستيانة غريقة ، العد العكسي للعولمة عدالة ام تدمير الذات مستقبل العولمة ، ط١ ، ترجمة: محمد زايد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١، ص٣٨.

(١٨) تيري ل.ديبل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي ، ط١ ، ترجمة: وليد شحادة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٠ - ١٣٢.

(١٩) الموقع الالكتروني للبنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع: https://data.albankaldawli.org

(٢٠) هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان ، فخ العولمة الأعتداءات على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٣٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، تشرين الأول ١٩٩٨ ص ١١.

(٢١) الشيخ الداودي ، الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، ٢٠٠٩، ص٩-١١.

(٢٢) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، واشنطن، ٢٠٠٩، ص١٠٠.

(٢٣) عمرو عدلي، الكساد الثاني: الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، ،القاهرة،٢٠١٢ ، ص٧٦.

(٢٤) مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: "دراسة في إشكالية التأثير والتأثر" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٤، ص١٠٢؛ وكذلك يُنظر:أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية ، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥٩.

(٢٥) Gaime Caruana, Financial and Real Sector Interactions: Enter the Sovereign Ex Machine, available on: https://www.bis.org/speeches/sp١١١١١٨.htm.pdf.

(٢٦) عبد المنعم سيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، بحث مقدم في مؤتمر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢.

(٢٧)عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم: توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠١٠ ، ص٧.

(٢٨) Cannes Summit Final Declaration, Building Our Common Future: Renewed Collective Action For The Benefit of All, November ٢٠١١, P.٥-٧.

(٢٩) مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي ...، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-١٠٣. وكذلك يُنظر: جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي:أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،٢٠١٢، ص٦٧

)٣٠(China's economic growth rate , available on: http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/

(٣١) عمرو عدلي،الكساد الثاني: الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود،مصدر سبق ذكره،ص ص٧٨-٧٩.

(٣٢)China Urges New Money Reserve to Reserve Dollar, The New York Times,٢٤-٠٣-٢٠٠٩.www.nytimes.com.

(٣٣)Global Development Horizons, ٢٠١١ Multiplicity: The New Global Economy, report Issued by the World Bank, May ٢٠١١.http:// Siteresources.Worldbank.Org.

)٣٤(Sanjaya Baru and Suvi Dogra , Power Shifts and New Blocs in the Global Trading System ,London, The International Institute for Strategic Studies, March ٢٠١٥,p.٥١.

(٣٥) فيصل حميد ، النفط والحرب والمدينة : مصير الحياة الحضرية... إلى طريق مسدود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٦ – ٧١.

(٣٦) ريتشارد هاينبرغ ، سراب النفط : النفط والحرب ومصر المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩٤.

(٣٧)عاطف عبد الحميد ، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٤) ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٧٦- ٧٧.

(٣٨) مايكل كلير، دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ط١، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠،ص٣١.

(٣٩) سمير التنّير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي،ط١، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٢، ص٦.

(٤٠) المصدر السابق نفسه، ص٨.

(٤١) مروان بحيري، النفط والتهديدات الأمريكية بالتدخل (١٩٧٣-١٩٧٩)، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية،العدد (٢٤)، بيروت ،١٩٨٠،ص ٥٤.

(٤٢) دانيال بيرغن ، لا يزال النفط مسيطراً، مجلة (Foreign Policy) النسخة العربية ، أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٨.

(٤٣) احمد عبد الأمير الانباري ، التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في توازنات القوى الدولية، مجلة مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، العدد الالكتروني ،٢٠١٧/٢/٢٢، على الرابط : http://mcsr.net/news٢٣٥

(٤٤) المصدر السابق نفسه.

(٤٥) محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم: إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، المركز الثقافي العربي، المغرب، بلا، ص٧١.

(٤٦) وليام هلال، و وكينث ب. تايلر ، اقتصاد القرن الحادي و العشرين : آفاق اقتصادية اجتماعية لعالم متغير ، ط١، ترجمة: حسن عبد الله بدر و عبد الوهاب حميد رشيد ، المنظمة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٦٤.

(٤٧) الفن و هايدي توفلر ، الموجة الثالثة، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

(٤٨) سمير إبراهيم حسن ، الثورة المعلوماتية عواقبها و آفاقها ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (١) ، ٢٠٠٢ ، ص٤.

(٤٩) نقلا عن : جيرمي ريفكن ، عصر الفرص : الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة ، دراسات مترجمة العدد (١٨) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ص٢٠٠٣ ، ص٢٨.

) ٥٠(Christian Fuchs, Transnational Space and the Network Society , Center For Advanced Studies and Research in Information and Communication , Technologies society ,(university of Salzburg, Austria) , Vol.٢, No.١, February, ٢٠٠٧, p.١٢

(٥١) محمد عابد الجابري ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٤.
(٥٢) إسماعيل صبري مقلد ، العولمة والاقتصاد والتنمية ، العرب والعالم ، تحرير : السيد ياسين وآخرون ، ط٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٦.
(٥٣) عادل المعاضيدي وآخرون ، تقنيات المعلومات وتطبيقاتها ،ط١، دار الكتب للطباعة ، الموصل ، ٢٠٠١، ص ٢٧.
(٥٤) عبد القادر محمد فهمي ، نظرية السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.
(٥٥) ورويك موراي ، جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية و السياسية و الثقافية ، ط١، ترجمة: سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، الكويت ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٥٣-١٥٤.
(٥٦) كارين أ.منغست، وايفان م.اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٢٠ -٣٢٢ .
(٥٧) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .
(٥٨) ف.ي.كرلوف ، خفايا النظام العالمي الجديد ، ط١، ترجمة: منتجب يونس ، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص٢١٥.
(٥٩) محمد سعد أبو عامود، والسيد محمد السيد عمر، مبادئ العلاقات الدولية،ط١، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين، ٢٠١٢، ص٢٠٦.